

تحديات الوحدة الوطنية ومشكلات استفتاء جنوب السودان

حسن حامد مشيكة^{1*}

E-mail: ahmedmeshieka@yahoo.com

¹بكالوريوس مرتبة الشرف في العلوم السياسية – جامعة الخرطوم ، دبلوم عالي في الحكم، الديمقراطية والسياسة العامة - جامعة روتردام – هولندا ماجستير العلوم السياسية - جامعة الخرطوم، دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية- جامعة الخرطوم، الزمالة البحثية- مدرسة السياسة والعلاقات الدولية – جامعة كنت – بريطانيا، يعمل الباحث استاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص:

خلال مسيرة العهد الوطني لم يبذل القادة السياسيون مجهودات كافية لتمتين أركان الوحدة الوطنية في السودان، فالجنوب كانت تدور فيه حرب استمرت لأكثر من أربعة عقود من الزمان، مما زاد من تأخير التنمية الاقتصادية فيه وانعدام الخدمات الأساسية وفقدان الاستقرار السياسي. إن الاخفاق الذي صاحب حل مثل تلك القضايا الرئيسية جعل جدار الوحدة الوطنية متصدعاً، بينما كان لحكومة الانقاذ الوطني عبر مراحلها المختلفة مجهودات مقدرة في البحث عن الحلول الناجعة لمعالجة جرح الوحدة الوطنية المتقيئ. إن التباين بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية ربما كان أحد اسباب عدم بذل المجهودات الكافية، منذ توقيع إتفاقية السلام في 2005م، لجعل الوحدة الوطنية خياراً جذاباً للجنوبيين. يمكن للمؤتمر الوطني - قبل حلول موعد الاستفتاء المزمع إجراؤه في مطلع يناير 2011م - بذل الجهود الجبارة لإقناع الانفصاليين في الحركة الشعبية بل الذين يحق لهم التصويت بمضار الانفصال وأن مصلحة شعب جنوب السودان في الوحدة التي تتطلب أيضاً تقوية وشائج الهوية الوطنية. بينما حقائق الواقع المائل اليوم ترجح خيار الانفصال، وتندر بتعقيد مشكلات ما بعد الاستفتاء، فهي مشكلات مستعصية ويكتنفها الغموض وما لم يعمل شريكي نيفاشا على حلها ربما يعود السودان إلى مربع الحرب مرة أخرى.

كلمات مفتاحية: السودان، الاستفتاء، الوحدة، الانفصال، جنوب السودان

مقدمة:

منذ قيام مؤتمر جوبا المشهود في العام 1947م كان الحديث يدور بين القادة السياسيين في الشمال والجنوب عن إمكانية تعزيز وحدة السودان أو البحث عن خيار آخر، وقد حسم قادة الجنوب خيار الوحدة الوطنية بموافقتهم على تكوين جمعية تشريعية تضم أبناء الجنوب والشمال معاً. وشكل هذا التوافق قلقاً شديداً ومفاجأة غير سارة للسكرتير الإداري للسودان وقتذاك السير جيمس روبرتسون؛ الذي لم يكن يتوقع مثل هذا القرار والموقف الوجودي لأبناء السودان، بل كان يأمل ضم الجنوب إلى المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا حسب الاستراتيجية والخطة السياسية التي كانت ترمي إليها بريطانيا.

خلال مسيرة العهد الوطني لم يبذل القادة السياسيون مجهودات كافية لتمتين أركان الوحدة الوطني، فالجنوب كانت تدور فيه حرب استمرت لأكثر من أربعة عقود من الزمان، مما زاد من تأخير التنمية الاقتصادية فيه وإنعدام الخدمات الأساسية وفقدان الاستقرار السياسي، بل الاتفاقيات التي كانت تبرمها الحكومات الوطنية - مثل إتفاقية أديس أبابا التي وقعت في مارس عام 1972م- لم يلتزم بها الساسة الشماليون؛ لتتجدد بذلك الحرب بين الشمال والجنوب مما أدى لموت عشرات الآلاف من أبناء السودان. وبالرغم من أن قادة الشمال وعدوا نظرائهم في الجنوب بإعطاء الفيدرالية الإعتبار التام كنظام أمثل للحكم الإداري بعد تحقيق استقلال السودان؛ بيد أنهم لم يفوا بما وعدوا به، وكذلك البحث عن الدستور الدائم ظل هو الآخر عصياً على النخب السياسية السودانية بمختلف ألوان طيفها، فقد كان الصراع مستمراً حول علاقة الدين بالدولة، بل ظل محتدماً بين الاسلاميين والعلمانيين، مما أخرج إمكانية التراضي والتوافق على دستور دائم يحكم بموجبه السودان.

إن الفشل الذي صاحب حل مثل تلك القضايا الرئيسية جعل جدار الوحدة الوطنية متصدعاً، بينما كان لحكومة الانقاذ الوطني عبر مراحلها المختلفة مجهودات مقدرة في البحث عن الحلول الناجعة لمعالجة جرح الوحدة الوطنية المتقيئ. فقد طبقت الانقاذ النظام الفيدرالي لحكم السودان، وهي بذلك

تعتبر أول حكومه وطنيه تجرو على هذا الفعل، وكانت اتفاقيه السلام الشامل التي وقعت بين حكومه السودان والحركة الشعبيه في العام 2005م - وإن تباينت آراء القوى السياسيه حولها بين مؤيد ومعارض- من الانجازات الكبيره التي تحققت؛ بل تمثل علامه بارزه في خارطة السياسيه السودانيه. فقد أوقفت هذه الاتفاقيه الحرب بين الطرفين وأسست لسودان متجدد يتجه نحو التحول الديمقراطي وإتاحة الحريات العامه، وقننت النظام الفيدرالي والتوزيع العادل للسلطه والثروه بين جميع ولايات السودان وغير ذلك مما يقوي ركائز الوحدة الوطنيه.

وفيما يختص بمصير جنوب السودان فقد أعطت هذه الاتفاقيه أبناء الجنوب الحق وبحريه في الانحياز للوحده أو الانفصال من خلال استفتاءهم في مطلع العام 2011م، ولعل هذا هو أخطر بند في الاتفاقيه لأنه يشكل مرحله مفصلية سوف تحدد مصير الدوله السودانيه، إما أن تبقى كدوله واحده أو تصبح دولتين. وفي ذات الوقت تضمنت الاتفاقيه بنداً يتعلق بأن يعمل الطرفان الموقعان على الاتفاقيه من أجل جعل الوحده خياراً جاذباً.

هكذا ظلت قضيه الوحده الوطنيه في السودان مدعومه نظرياً في إتفاقيه السلام، بينما جوبهت بتحديات جمه بالنظر للظروف التاريخيه ومعطيات الواقع السياسي المعقد الذي تعيشه الدوله السودانيه اليوم؛ والمتمثل في المؤثرات السلبيه الداخليه والخارجيه في مسأله استفتاء جنوب السودان، و قضيه دارفور، وغيرها. وبالتالي تبرز عدة تساؤلات تمثل الإجابة عنها - بإستخدام المنهج العلمي في الدراسه والتحليل الموضوعي- جزءاً أصيلاً من ماده هذه الورقه. لما لم تعمل حكومه السودان والحركة الشعبيه في الجنوب بجديه منذ توقيع إتفاقيه السلام الشامل لجعل الوحده الوطنيه خياراً جاذباً؟ أم أن أهل الجنوب سيختارون الانفصال لكونه الخيار الأفضل لهم في ظل الواقع المريرالذي يعيشونه وبخاصه في جنوب السودان؟ ماهي الآثار الاقتصديه التي تنجم عن عمليه الاستفتاء، وماهي أبرز المخاطر السياسيه وسلبيات خياري الوحده والانفصال للجنوبيين؟ وما هو مستقبل الدوله السودانيه في حاله اختيار الجنوبيين للانفصال؟

تهدف هذه الورقة بالأساس لإبراز الآتي:

- التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية والمشكلات الأساسية التي تجابه عملية الاستفتاء المزمع إجرائها، ودور الحكومة المنتخبه والقوى السياسية السودانية الأخرى في جعل الوحدة الوطنية جاذبة للجنوبيين.

- إيضاح مواقف قوى الجوار الاقليمية - لا سيما المتاخمة للجنوب- والولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة الوطنية السودانية بالنظر لعملية الاستفتاء التي تعتبر آخر المستحقات الأساسية لإتفاقية السلام الشامل.

سوف نعتمد في هذه الورقة بالدراسة والتحليل على المنهج التاريخي والتحليلي بشكل أساسي بجانب المنهج الوصفي حسب مقتضى الحال.

تقوم هذه الورقة على الفرضيات التالية:

- علو صوت الانفصاليين من قادة الحركة الشعبية وقطاع المثقفين الجنوبيين؛ وبعض القوى السياسييه الشمالية الداخليه سيؤثر وبقوة على موقف من يحق لهم الاستفتاء من أبناء جنوب السودان في إختيار الانفصال بدلاً عن الوحدة.
- إذا استطاعت الحكومة السودانية أن توضح بقدر كاف لأبناء السودان في الجنوب فوائد الوحدة الوطنية ومضار الانفصال، السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فإن فرصة إنحياز الجنوبيين - وبحرية- للوحدة الوطنية ستكون الأكبر.
- إن عدم دعم الولايات المتحدة لوحدة السودان بجانب تباين موقف دول الجوار السوداني من جهة الجنوب سيرجح خيار الانفصال مقابل الوحدة.

خلفية تاريخية:

المطالبة بحق تقرير المصير خلال الحقب السياسية المختلفة في السودان

إن حق تقرير المصير هو الحق المطلق للأمة للتعبير بحرية عن إرادتها ورغباتها في تقرير مصيرها وتحديد مستقبلها السياسي والاقتصادي. لم تبرز المطالبة بحق تقرير المصير لجنوب السودان منذ اندلاع الحرب الأهلية إلا في مؤتمر المائدة المستديرة في العام 1965م عندما طرحه حزب جبهة الجنوب، أي أن حق تقرير المصير ظهر في المسرح السياسي السوداني من الجنوبيين أنفسهم، وفي العام 1970م أصدرت حركة الأنانيا بيانها الأول الذي نادى فيه بضرورة تقرير المصير، ومن ثم نجح الرئيس نميري في التوصل إلى إتفاقية أديس أبابا في العام 1972م. وبالرغم من أن الاتفاقية قد منحت الاقليم الجنوبي حكماً ذاتياً واسع الصلاحيات أفضى إلى استقرار نسبي في الجنوب لكنها لم تسلم من نقد بعض قادة الحركة لها؛ لكونها لم تتضمن تقرير المصير لجنوب السودان. وصارت بموجب إتفاقية أديس أبابا مديريات الجنوب الثلاث (بحر الغزال، أعالي النيل ، والاستوائية) وحدة للحكم الذاتي للإقليم الجنوبي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية، ولم يكن هنالك أي حديث عن تقرير المصير بعد توقيع هذه الاتفاقية بل كان الحديث دوماً عن الوحدة. ولكن مع أن الاتفاقية قد أوقفت الحرب لمدة تقارب العشرة أعوام؛ لم تكتمل مسيرة السلام نسبة لإلغاء نميري للإتفاقية كلية في العام 1983م، وقد أدى هذا المسلك إلى هدم جسور الثقة بين أبناء الوطن الواحد.²

ومنذ أن ترأس العقيد الدكتور جون قرنق قيادة الحركة الشعبية في العام 1983م ظل ينادي بوحدة السودان، وواجه في سبيل ذلك تحديات جمة لاقتناع رفاقه في الحركة الشعبية بهذا الهدف، لكنه ظل وحيداً رغم الانشقاقات التي حدثت في حركته. فمجموعة الناصر التي انشقت عن الحركة الشعبية،

² Mohamed Omer Bashir, The Southern Sudan from Conflict to Peace, Britain 1983, p.404.

والتي كان يتزعمها الدكتور رياك مشار والدكتور لام أكلول أجاوين في عام 1991م، تعالت دعواتها لتقرير المصير، ودعت لأهمية العمل من أجل انفصال الجنوب واستقلاله، بسبب البون الشاسع بين المكونات الثقافية والاجتماعية والتنمية لكل من الجنوب والشمال، هذا فضلاً عن انعدام الثقة بين الطرفين، بل يضيف القادة المطالبون بفصل الجنوب عن الشمال بأن " الجيش الشعبي وغالبية المقاتلين فيه لم يتلقوا التدريب السياسي ليغيروا قناعاتهم من الاستمساك بالإنفصال بدلاً عن الوحدة، بل كانت أغاني الجيش الشعبي باللهجات المحلية تعبر عن الانفصال صراحة"³. وفي عام 1992م إتفق الدكتور على الحاج- ممثل حكومة الإنقاذ في المفاوضات حينئذٍ - مع الدكتور لام أكلول في فرانكفورت على تقرير المصير الذي لم يجد استجابة من الحكومة، بل وجهت انتقادات شديدة للدكتور على الحاج لكونه وقع وثيقه تتضمن تقرير المصير. ومن بعد اعترفت أحزاب المعارضة بمنح جنوب السودان حق تقرير المصير، وظهر ذلك بشكل جلي في مؤتمر القضايا المصيرية بأسمرا في يونيو عام 1995م الذي أكد هذا الحق كمدخل اساسي لإنهاء الحرب في جنوب السودان.

الغريب في الأمر أن الحكومة التي استهجت موافقة القوى الشماليه على حق تقرير المصير؛ عادت ووافقت هي عليه في مرحلة لاحقه، وهذا يعكس تذبذب المواقف السياسية وإنعدام ثبات الرؤية الاستراتيجية للقضايا المصيرية في السودان، فالأحزاب السياسية لا تقوى على أن تتمترس على مبادئها ومنطلقاتها الفكرية؛ ومواقفها السياسية البرغماتية تدل على ذلك، فالمثال الذي أوردناه عن حكومة الإنقاذ ؛ ورفضها لمبدأ تقرير المصير والانتقادات الشديدة التي وجهتها للأحزاب التي أيدت ذلك؛ ثم تغيير موقفها وقبولها لتقرير المصير مع أربعة فصائل رئيسة من جنوب السودان؛ كما ورد في إتفاقية الخرطوم للسلام التي وقعت في أبريل 1998م، خير دليل على التناقض في المواقف وإنعدام ثبات الرؤية الاستراتيجية في بعض القضايا المصيرية. على أية حال؛ لقد جاء في صلب

³ لام أكلول أجاوين، برنامج مرافعات، الفضائية السودانية، 2010/7/1م

الاتفاقية التي وقعتها حكومة الانقاذ مع الفصائل المتمردة في الجنوب ما يلي: " بعد نهاية الفتره الانتقاليه في الجنوب؛ قد يختار أبناء الجنوب أحد خيارين إما الوحدة أو الانفصال".⁴

ما كان للسياسات المتأرجحة أن تتماهى لولا ظهور عوامل - ربما - جديدة في الساحة السياسية السودانية، منها تشرنق الحركة الشعبية، والضغط الإقليمي والدولي على الحكومة. فهي قد اعترفت بأن يمارس مواطنو جنوب السودان حق تقرير المصير في الاستفتاء؛ بل تم تضمينه في دستور السودان للعام 1998م. ولكن لم تلتزم الحكومة بإنفاذ كل ما تضمنته إتفاقية الخرطوم للسلام على أرض الواقع مما أدى إلى إنهيار الإتفاقية وتوسعت بذلك دائرة الحرب مرة أخرى.

وتضمن بروتوكول مشاكوس في العام 2002م إعطاء جنوب السودان الحق في تقرير المصير، ومن ثم جاء مخففاً بصيغة (الاستفتاء) عندما وقعت إتفاقية السلام الشامل في عام 2005م. ووافقت الحكومة هذه المره على حق تقرير المصير لجنوب السودان، بعد اشتراطها على الحركة الشعبية تطبيق الشريعة الاسلامية في شمال السودان الذي قبلت به الحركة مقابل الاقرار بذلك الحق.

هكذا يلاحظ أن حق تقرير المصير لجنوب السودان ظلت تنادي به معظم القوى السياسية الجنوبية بصوت خافت وإن تباينت مواقفها، حيث بدأ في الظهور على المسرح السياسي السوداني منذ مؤتمر المائدة المستديره؛ وصار يتبلور رويداً رويداً، لكنه لم يلق أية اعتراف يذكر. بل أخذ يتعمق بمرور الوقت حتى تم النص عليه بصورة أكثر وضوحاً في إتفاقية السلام الشامل في عام 2005م؛ التي صارت فيما بعد جزءاً أصيلاً من الدستور الانتقالي السوداني. لقد أعطت تلك الإتفاقية تقرير المصير ضمانات دولية واضحة، تجعل من الصعوبة بمكان أن تتكص الحكومة السودانية عنه. وفي ذات الصدد فإننا نرى أن الموافقة على هذا الحق هي مسؤولية تاريخية للحكومة، وسيكون لها ما بعدها على مستقبل السودان السياسي حالما يختار أبناء الجنوب الانفصال بإرادتهم الحرة وتكوين دولتهم المستقلة.

⁴ انظر إتفاقية الخرطوم للسلام، 1998م.

اتفاقية السلام الشامل: بند الاستفتاء والتزامات شريكي الحكم

كما أوضحنا من قبل فإن إتفاقية السلام الشامل للعام 2005م تعتبر إنجازاً تاريخياً غير مسبوق في تاريخ السياسة السودانية الحديث، لما أحدثته من تغيير كبير في المشاركة الواسعة في السلطة والتوزيع العادل للثروة بين ولايات السودان المختلفة. وينتقد بعض علماء السياسة الاتفاقية لكونها كانت ثنائية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، حيث لم تشرك بقية القوى السياسية الشمالية والجنوبية في مناقشة القضايا المصيرية التي تضمنتها الإتفاقية؛ منها قضية استفتاء جنوب السودان على سبيل المثال. عموماً لقد تضمن الدستور الانتقالي لجمهورية السودان في بابه السادس عشر- المادة: 219؛ حق تقرير المصير لجنوب السودان " يكون لمواطني جنوب السودان الحق في تقرير المصير من خلال الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي".⁵ ووفقاً لذلك فإن الاستفتاء يجب أن يجرى بإشراف دولي لمواطني جنوب السودان، وبتنظيم من مفوضية استفتاء جنوب السودان تعاوناً مع الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان.

وعندما أجاز المجلس الوطني السوداني قانون إستفتاء الجنوب في ديسمبر (2009)، أحدثت البنود التي حوaha القانون خلافات كبيرة وجدلاً كثيفاً بين نواب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بخاصة؛ بل بعض نواب القوى السياسية المشاركة في المجلس الوطني. وبموجب هذا القانون صار يمتلك حق التصويت أي مواطن جنوبي يتحدر من والدين ينتمي كلاهما أو أحدهما إلى أي مجموعة أصيلة في الجنوب، أو كانا مقيمين في جنوب السودان بصورة متواصلة منذ يناير 1956م، على أن يبلغ من العمر ثمان عشرة عاماً. وحدد القانون النسبة القانونية لقبول نتيجة الاستفتاء ب (50%+1) بشرط أن لا تقل نسبة المصوتين عن 60% من إجمالي المسجلين.⁶ وبالتالي فإن شريكي الحكم في السودان (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) ملزمين بإجراء الاستفتاء وفق القانون وإتفاقية السلام الشامل في موعده؛ ومقيدين بقبول نتائجه. وإن أية محاولة لتعطيل هذا الاستحقاق

⁵ الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، الباب السادس عشر، 2005م.

⁶ قانون استفتاء جنوب السودان للعام 2009م، المجلس الوطني، أمدرمان.

من أي من الشريكين سوف يؤدي إلى اضطرابات سياسية لا يحمد عقباها، لكن من غير المتوقع أن يحدث تأخير لإنفاذ هذا الالتزام – ما دامت الأجواء مهيئة لإجراء الاستفتاء – ويعزز هذا الرأي تصريحات حكومة السودان – وباستمرار – وعلى أعلى مستوياتها بأنها ماضية في إجراء الاستفتاء كما حدد له في الاتفاقية. وبالطبع وفي ذات الوقت من حق الشريكين أن يتفقا على تأجيل مواعيد الاستفتاء بالنظر إلى معطيات الواقع السياسي هذا إذا رأيا ضرورة إتاحة مزيد من الوقت لجعل الوحدة الوطنية جاذبة للجنوبيين وذلك بإنفاذ مزيد من المشروعات التنموية والخدمية في الجنوب الذي يعاني من مشكلات عديدة على أرض الواقع على كافة الأصعدة.

تحديات دعم الوحدة الوطنية السودانية

إختلف الباحثون عبر التاريخ حول تعريف الوحدة الوطنية، نتيجة لإختلاف الثقافات والبيئة الخارجية الدولية. فالوحدة الوطنية تعني وعي المحكومين جميعاً بإنتمائهم للأرض التي يعيشون عليها واتحادهم وارتباطهم بها. أما في الفكر السياسي المعاصر فتعني إتحاداً إختيارياً بين المجموعات التي تدرك أن وحدتها تكسبها نمواً زائداً، وميزات إقتصادية وسياسية؛ تعزز مكانتها العالمية.⁷ بهذا المعنى كيف يمكن للحكومة المنتخبة والقوى السياسية الشمالية الأخرى تغليب خيار الوحدة الوطنية على خيار إنفصال جنوب السودان، من خلال لعب الأدوار المطلوبه.

دور المؤتمر الوطني

يحمل بعض علماء السياسة حزب المؤتمر الوطني الحاكم المسؤولية الكبرى في ترجيح خيار الوحدة بدلاً عن الانفصال، فالمحافظة على هوية السودان وحقوقه الاقتصادية والسياسية وغيرها من أوجب واجبات الحكومة الجديدة المنتخبة. والمؤتمر الوطني يحظى بنسبة كبيرة للغاية في أجهزة الحكم المختلفة، وهذا يعطيه القوة الكافية لإتخاذ ما يلزم من

⁷ عزو محمد عبد القادر، مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً، في:

www.Ahewar.org/debate/show.art (Last access, March 3 2010)

قرارات تحقق الأهداف المنشودة. وثمة أسئلة عديدة تطرح نفسها في هذا السياق: هل ما قدمه المؤتمر الوطني لجعل الوحدة الوطنية جاذبه للجنوبين كان معقولاً، أم أن ذلك كان يتطلب الاتفاق على برنامج مشترك مع الحركة الشعبية لإنفاذه في الجنوب لتقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية المفقودة، ما هي المشروعات التي نفذها المؤتمر الوطني حتى الآن في الجنوب، وهل هي كافية لترجيح خيار الوحدة؟ ما المطلوب من المؤتمر الوطني عمله لجعل الوحدة الوطنية جاذبة فيما تبقي من زمن لقيام الاستفتاء؟

إن ما قدمه حزب المؤتمر الوطني لجنوب السودان من مشروعات تنموية منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل لدعم الوحدة الوطنية - برأينا - لم تكن كافية خلال فترة الخمس سنوات المنصرمة تقريباً، فلم تتجاوز قيمة المشروعات التي نفذتها حكومة الوحدة الوطنية بعد توقيع الإتفاقية أربعمئة مليون جنيه فقط "نفذت حكومة الوحدة الوطنية مشروعات في جنوب السودان بقيمة أربعمئة مليون جنيه، وسننفذ المزيد من المشروعات خلال الفتره المقبله قبل الاستفتاء" لدعم الوحدة الوطنية.⁸ وهذه الفتره - وإن إفترضنا هنالك عقبات قد وضعت من جانب الحركة الشعبية - كانت كفيلة بإنجاز مزيد من المشروعات الخدمية في الجنوب لخلق واقع أفضل بعد إنتهاء الحرب التي ارهقت كاهل المواطن الجنوبي وجعلته يعيش في حالة أقل ما يقال عنها أنها مأساة حقيقه.

وعلى كل، فإن أداء المؤتمر الوطني في جنوب السودان خلال الفتره الفائتة - بغرض دعم الوحدة الوطنية - لم يكن بالمستوى المطلوب بل كان بحق أداءً متواضعاً ولا يعكس قدرات المؤتمر الوطني في بناء وحدة السودان، وهنا يبرز سؤال مهم هل المؤتمر الوطني بالفعل منحاخ لختيار الوحده بقوه؟ ليس من السهل الإجابة عن مثل هذا التساؤل؛ ما لم نعلم بإجراء التحليل العلمي لبعض الجوانب المهمة المتصلة بقضية الوحدة. فعلى سبيل المثال لم يعمل المؤتمر الوطني على إسكات المجموعة الشماليه التي انتهجت خط الانفصال بإيصال

⁸ خطاب السيد رئيس الجمهورية في مؤتمر مجلس الشورى لحزب المؤتمر الوطني المنعقد بالمركز العام للحزب يوم السبت الموافق 5 يونيو 2010م.

صوتها لأبناء الجنوب وبقوة، بل لم يعمل على خلق ودعم تيار وحدوي يعلو صوته على كل أصوات الانفصاليين. كما أن الحزب توارى عن جنوب السودان وتركه للحركة الشعبية تفعل فيه ما تشاء. فلربما هنالك أسباب أخرى حتمت على المؤتمر الوطني إتخاذ مثل هذا الموقف، أبرزها عدم وفاء المانحين من المجتمع الدولي بما التزموا به لإعمار الجنوب، مما حال دون تنفيذ المشروعات الكبرى؛ وقد وصفت قيادات المؤتمر الوطني أن ما قدمه المانحون من جملة ما التزموا به كان مخيباً للأمال، ولكن في الواقع كان للمانحين تبريراتهم في عدم الوفاء بوعودهم أبرزها التشاكس بين شريكي نيفاشا (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية)، فهذا الوضع بالتأكيد له انعكاساته السلبية غير المحفزه للجنوبيين في الانحياز لصالح الوحدة الوطنية.

ما يهم في الأمر، إن الحكومة المنتخبة إذا أرادت أن ترجح خيار الوحدة فيما تبقى من وقت للاستفتاء (6 أشهر تقريباً) فإن مهمتها مع غيرها من القوى السياسية وبخاصة الحركة الشعبية ستكون صعبة للغاية ولكنها ليست مستحيلة. ومن هنا فلا بد للحكومة وعلى رأسها المؤتمر الوطني من إختراق قيادات الحركة الشعبية في الجنوب - بحكم سيطرة الحركة التامة عليه - والتحاور معهم من أجل إقناعهم بأهمية الوحدة الوطنية، وأن مصلحة الجنوب في الوحدة لعوامل إقتصادية وسياسية وأمنية.

ومع مراعاة الظروف التاريخية، فإن وفد شمال السودان - قبل ست عقود من الزمان- برئاسة القاضي محمد صالح الشنقيطي قد تمكن من إقناع وفد جنوب السودان في مؤتمر جوبا في الانحياز لصالح الوحدة، حدث ذلك في العام 1947م كما تحدثنا سابقاً. وبالتالي فيمكن للمؤتمر الوطني بذل الجهود الجباره لإقناع الانفصاليين في الحركة الشعبية بمضار الانفصال وأن مصلحة شعب جنوب السودان في الوحدة التي تتطلب أيضاً تقوية وشائج الهوية الوطنية، وعليه لا بد من التوافق على مشروعات خدمية وتنموية عاجله تنفذ في جنوب السودان، مثل إنشاء مزيد من المراكز الصحية وتوفير الخدمات العلاجية والوقائية

مجاناً؛ وتوفير المياه الصالحة للشرب، وتقديم إعانات مالية للفقراء والمحتاجين وللطلاب الجنوبيين في الجامعات الشمالية، وإنشاء وحدات سكنية بالجنوب، وحث سلاطين القبائل الجنوبية على العمل وبفاعلية لخيار الوحدة وغير ذلك." إن مشكلة تقسيم السلطة حلت بموجب إتفاقية السلام، أما مشكلة التنمية مازالت تحتاج لعمل كثيف، وإنفصال الجنوب سيؤدي إلى تقسيمه إلى ثلاث مجموعات قبلية، ومسألة تقرير المصير تحتاج أن يتم شرحها للمواطن الجنوبي البسيط لأن غالبية الجنوبيين لا يعرفون معنى الانفصال ومضاره. وهناك تسعة أحزاب جنوبية تطالب بوحدة السودان".⁹ كما يجب أن لا تفرض هوية دينية أو ثقافية على الجنوبيين وأن يحترم الجميع عقائد وهويات بعضهم بعضاً في إطار الوحدة.¹⁰ فنسيج الوحدة التراكمي لم يتآكل ويتضاءل بعد، لكنه أصابه التراخي ويحتاج لدور أكبر من المؤتمر الوطني من أجل أن يصير أكثر ترابطاً وتناسقاً وجاذبية للشماليين والجنوبيين معاً، ويمكن أن يحدث ذلك بالتأثير على الانفصاليين وتغيير قناعاتهم للإيمان بالوحدة وتناسي الغبن الاجتماعي والمرارات التي تولدت عبر التاريخ - والتي كان فاعلها الأساسي المستعمر - لفتح صفحة جديدة للانطلاق نحو التنمية المتوازنة والتطور في السودان واحد عملاق يسع جميع أبنائه بإمكاناته المادية الهائلة وخصائصه البشرية المتقرده.

دور الحركة الشعبية

منذ تأسيسها في العام 1983م ما فتئت الحركة الشعبية تدعو إلى وحدة السودان في ظل التعقيدات التي صاحبت مسيرتها العسكرية والسياسية. وفي تطورات لاحقه بعد أن حدثت انشقاقات عديدة في صفوفها وظهرت تيارات جديدة؛ أصبحت المناداة بحق تقرير مصير

⁹ أ ديفيد ديشان، رئيس الجبهة الديمقراطية لجنوب السودان، مناقشة قضية ساخنة تحت عنوان: الوحدة دعوة والتزام، مقابلة في الفضائية السودانية، 13/6/2010م.

¹⁰ الإمام/ الصادق المهدي، القضية ليست الوحدة أو الانفصال بل السلام أو الحرب، مقال منشور في جريدة الصحافة، العدد (6075) الأربعاء 9 يونيو 2010

جنوب السودان هي الأعلى. وترى التيارات الانفصالية في الحركة منذ نهاية التسعينيات أنه لا مجال لوحدة السودان طالما لم تتغير توجهات حكومة الانقاذ وأن "الجهود يجب أن تنصب تجاه تحرير الجنوب، ورفض هؤلاء شعارات الحركة الشعبية الداعية للوحدة مع الشمال وتحرير كل الهامش السوداني، وأن الهامش السوداني الذي تسعى الحركة الشعبية لتحريره لا يدرك مصلحته وأنه هو نفسه يقاتل الجنوب بصورة أكثر ضراوة".¹¹

وكان بالطبع لهذا التحول - وبخاصة بعد موت جون قرنق - تأثير كبير على التيار العام في الحركة الشعبية اليوم حيث تمسك بخيار الانفصال أكثر من ذي قبل، بل خلق موت جون قرنق فراغ قيادي في الحركة الشعبية. وبناءً على ذلك بدأت تعمل قيادات الحركة الشعبية على تسويق الانفصال - وما زال قليلون مع الوحدة - بل لم تعد هذه القيادات متحمسة لفكرة جعل الوحدة جاذبة مما حال دون التوصل لبرنامج تنفيذي طموح مع المؤتمر الوطني لتحقيق هذا الهدف المحوري خلال الخمس سنوات المنصرمة بعد توقيع الاتفاقية.¹² بل في الواقع صرحت قيادات من الحركة الشعبية أكثر من مرة بأن أهل الجنوب سيختارون الانفصال وأن الوحدة الوطنية صارت مستحليه. ويتحامل قادة الحركة كثيراً على المؤتمر الوطني متهمينه بالفشل في جعل الوحدة جاذبة للجنوبيين، بل يرى الجنوبيون أن الحزب الحاكم في السودان فشل في جعل الوحدة جاذبة لهم".¹³ وهذا مؤشراً وكأنما معظم قيادات الحركة تدعو للوحدة لكنها تظمر الانفصال، وبعبارة أخرى كأنما موقف الحركة الشعبية تكتيكي وليس هنالك قناعة بالوحده، ذلك لأنه إذا كان هنالك إلتزام وقناعة بالوحدة فإنها لن تهتز أصلاً.

¹¹ التقرير الاستراتيجي الاستشرافي الأول، مستقبل السودان في ظل تقرير المصير للجنوب، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، 2010م

¹² الدريبري محمد أحمد، تحديات الاستفتاء حول تقرير المصير، مجلس شورى المؤتمر الوطني، دورة الانعقاد الأولى، 5 يونيو 2010م

¹³ باقان اموم، الأمين العام للحركة الشعبية، تصريح في امريكا بعد حضوره جلسة مجلس الأمن، 2010/6/20م.

إن الحركة الشعبية ولطالما تسيطر الآن على حكم جنوب السودان فإن مسؤوليتها لا تقل عن نظيرها المؤتمر الوطني في الشمال تجاه المحافظة على وحدة السودان. وهي - لا شك - يجب أن تستشعر هذه المسؤولية التاريخية أكثر من ذي قبل، فما تبقى من زمن لإجراء الاستفتاء لا يسمح بأي مناورات سياسية أو تكتيكية مع الحكومة المنتخبه، ولا ريب في أن مصلحة شعب جنوب السودان بل شعب الشمال كذلك في الوحدة وليس الانفصال، لأن في بقاء السودان موحداً الموارد الطبيعية والمعدنية كافية للاستفادة منها في نهضة السودان وتقدمه؛ وفي حالة الانفصال سوف تضعف كلا الدولتين وهذا يعود بمردود سلبي على شعبهما مثلاً تصدير بترول الجنوب كيف يتم؟. إن المنفذ الوحيد لتصدير بترول الجنوب هو الشمال، وأن إنشاء خط سكه حديد لتصديره عبر ميناء ممبسا الكيني فيه مخاطر أمنيّه ويحتاج لفترة زمنيّه لا تقل عن ثلاث سنوات على الأقل للتصدير، ولهذا ليس بمقدور حكومة الجنوب أن تستغني عن الشمال في ترحيل بترول الجنوب إلى ميناء بورتسودان. وبالنظر إلى وضع الجنوب الذي يفتقد لمقومات الدولة بدرجة كبيره، فإن حث الجنوبيين في التصويت لصالح الانفصال فيه مغامر كبيره، وإن تلقت الحركة وعود من بعض القوى الدوليّه لدعم خيار الانفصال" المسؤولون الأمريكيون وسفراء الدول الكبرى في مجلس الأمن وعدوا بالإعتراف الفوري بدولة الجنوب في حالة إختيار الجنوبيين للانفصال".¹⁴

وعلى كل، ففي حالة الانفصال ستظهر مليشيات من مجموعات قبلية ستقاتل الحركة بضراوة بالإضافة لما هو حادث اليوم في ولاية جونقلي التي تفجر فيها الصراع القبلي بعد خسارة أطور - القيادي بالحركة الشعبية - في الانتخابات المنصرمة، وانشقاقه عن الحركة. إن مثل هذا العنف القبلي وغيره من أسباب الصراع في جنوب السودان؛ سيدخل الحركة الشعبية في حالة - انفصال الجنوب عن الشمال - في إمتحان عصيب ليس بمقدورها أن تجتازه بسهولة دون تقديم تضحيات غالية. وبالتالي فإن الحركة الشعبية ستواجه تحديات

¹⁴ المصدر السابق نفسه.

عديدة أبرزها عدم الاستقرار السياسي في نظام الحكم بالجنوب الذي ستتولد منه مشكلات عديدة ومستعصية، الأمر الذي يجعل مستقبل الدولة الوليدة قاتماً وليس باعثاً على الأمل. ومن هنا يظل خيار الوحدة هو المخرج الأفضل لشعب جنوب السودان الذي عانى كثيراً ولمدة نصف قرن تقريباً من الحرب التي أرهقت كاهله وجعلته يفترق إلى أبسط المقومات الأساسية للحياة.

دور القوى السياسية السودانية

إن مسألة الاستفتاء تمثل تحدي عظيم يواجهه السودان اليوم ولا يمكن التعويل على المؤتمر الوطني والحركة الشعبية فقط في التصدي لهذا التحدي الكبير، بل كذلك على القوى السياسية السودانية أن تواجه تحدي استفتاء جنوب السودان وتتحمل مسؤوليتها الوطنية التاريخية واضعة السودان نصب أعينها بعيداً عن النظرة الحزبية الضيقة لكي لا تتولد أزمة جديدة للسودان. صحيح أن القوى السياسية السودانية تختلف نظرتها تجاه دعم الوحدة أو الوقوف بجانب الانفصال، فهي قد همشت من جانب المؤتمر الوطني ولم تعطى أي مساحة معقولة للمشاركة في إتفاقية السلام الشامل، وبالتالي فمن المنطق أن لا تتحمل مسؤولية تنفيذ إتفاقية لم تكن هي طرف فيها. وفي ذات الوقت أن معظم الأحزاب الشمالية السودانية قد باركت إتفاقية السلام الشامل على مستوى قياداتها العليا كالحزب الاتحادي الديمقراطي، ولكن ولطالما أن الاستفتاء يتعلق بمصير السودان فهذا لا يعفيها في أن تقف متفرجة على المسرح السياسي؛ وتغض الطرف عما سيؤول إليه وضع السودان حتى موعد الاستفتاء. ومن هنا فلا بد من تحديد مواقفها السياسية من الوحدة أو الانفصال. وفي ذات الوقت على شريكي نيفاشا أن لا يضيقا المساحات للتحرك الايجابي للقوي السياسية في الشمال وبخاصة في الجنوب للمساهمة في شرح معنى الاستفتاء والتعريف بمضار الانفصال للمواطن الجنوبي البسيط، الذي إذا تم تعريفه بأهمية الوحدة الوطنية ومحاسنها، فإنه من المرجح أن يصوت في الاستفتاء القادم لصالحها دعماً لتقويتها وليس للانفصال. وبهذا فإن على الحركة الشعبية أن لا

تصادر حق الأحزاب الجنوبية ودورها في الفعل السياسي من خلال إتاحة الحريات لها لكي تلعب دورها السياسي في إطار واجبها الوطني وسط ابناء الجنوب في التبشير بأهمية الوحدة الوطنية وفوائدها الكبيره للجنوبيين والشماليين معاً.

الدور الإقليمي والدولي في دعم وحدة السودان

في هذا المحور وفيما يتصل بالدور الاقليمي سوف نركز على الدور المصري نسبة لأهميته الكبيره لشمال السودان؛ بالإضافة لتركيزنا على دور دول جوار الجوار الأفريقي المتاخمة لجنوب السودان، أما بالنسبة للدور الدولي سوف نبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية نسبة لإهتمامها الكبير باتفاقية السلام الشامل ومآلات الاستفتاء، ولنرى من خلال هذه الأدوار الاقليمية والدولية كيف يمكن دعم الوحدة الوطنية السودانية.

الدور المصري

إن العلاقة بين مصر والسودان علاقه استراتيجية، أوجدها النيل الذي يمثل شريان الحياة الخالد بين البلدين، بجانب عوامل أخرى كثيرة مشتركة. فمنذ البداية أعلنت مصر صراحة بأنها ضد الانفصال ومع بقاء وحدة السودان لأسباب استراتيجية وأمنية لكنها في ذات الوقت لم تدعم وحدة السودان بمساعدات كافية " نجد أن مصر رغم موقفها واضح ورددته كثيراً، إلا أنها من الناحية العملية لم تساعد السودان في موضوع الوحدة".¹⁵ ولكن بعد ظهور مؤشرات دولية كبرى تدعم إنفصال الجنوب عن الشمال - كما أسلفنا - فإن مصر بدأت تتراجع عن ما ظلت تعلنه صراحة من دعم لوحدة السودان بالقول " إن مصر تتعامل مع الاستفتاء كما هو، وهي حريصة أن تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع القوى السياسية في الشمال والجنوب" بل زادت على أن الانفصال لا يشكل خطورة على أمن مصر المائي " لأن 85% من المياه تأتي إلى مصر من النيل الأزرق بينما 15% تأتي من النيل

¹⁵ استطلاع أجري مع د. الطيب زين العابدين، صحيفة الرائد، العدد(659) ، 14 يونيو 2010م.

الأبيض وروافده".¹⁶ فهذه بالتأكيد رؤية قاصرة إذا أن أمن مصر لا يقتصر على المياه فقط - رغم أهميتها - بل هنالك جوانب أخرى متشابكة مع السودان تحتم بقاء العلاقة قوية وممتينه بين مصر والسودان الموحد، وإذا كان هنالك من مبرر لإتخاذ مصر مثل هذا الموقف الواسطي فإن هنالك ربما معرفة من مصر بأن بند فصل جنوب السودان عن شماله قد صار مدعوماً من جانب دول كبرى ليس في مقدور مصر والسودان الوقوف ضده لتغليب خيار الوحدة عليه، مما أدى لإتخاذ مصر لهذا الموقف الواسطي حتى لا تخسر علاقتها مع الدولة الوليدة في الجنوب.

إن عدم الإلمام التام بحقائق الواقع السوداني تجعل الرؤية قاصرة تجاه الوصول إلى إنفصال سلمي وسلس، إن المساعدة المطلوبة في المرحلة المتبقية للاستفتاء هي أن تلعب مصر دوراً محورياً على الصعيد الدولي والاقليمي وذلك بإعلانها صراحة أنها مع وحدة السودان للأسباب الموضوعية المعروفة وفي ذات الوقت تحذر الجنوبيين ودول الجوار الاقليمي من مضار الانفصال الذي إذا حدث فإنه لن يقتصر على السودان فحسب، أو هكذا نعتقد، فمصر الأقدر على استخدام ثقلها السياسي وألتها الاعلامية لدعم خط الوحدة الوطنية السودانية.

دور دول الجوار الأفريقي:

إن دول الجوار الأفريقي محكومة بمعايير المصلحة الخاصة، ولكنها في ذات الوقت تتخوف من استفتاء يؤدي لإنفصال الجنوب السوداني، فمثلاً (نيجيريا، أثيوبيا، تشاد، وأفريقيا الوسطى) ضد الانفصال، ذلك لأن لهذه الدول مشاكلها التي تشابه مشاكل الدولة السودانية. بينما تتحمس يوغندا لدعم فصل الجنوب عن الشمال لأن في ذلك مصلحة خاصة تؤدي إلى إنتعاش تجارتها،

¹⁶ مقابلة مع دكتور/ مصطفى علوي سيف، عضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم بمصر، مناقشة قضية فرضية الانفصال وهواجس الشمال، قناة الجزيرة، 2010/6/20م.

وأن الروابط التاريخية بين القبائل المتداخلة ربما دفعت يوغندا لهذا الخيار. وقد جرت محاولة فاشلة من بريطانيا لضم الجنوب إلى يوغندا أو إلى المستعمرات البريطانية شرق أفريقيا قبل أكثر من ست عقود من الزمان؛ أي منذ العهد الانجليزي المصري في السودان.

وعلى كل، فإن أدوار دول الجوار متباينة بحسب مصلحة كل قطر من الانفصال أو الوحدة، ولا نتوقع أن تلعب هذه الدول أي دور يذكر في دعم وحدة السودان رغم تخوفها من سريان عدوى إنفصال الجنوب عن الشمال إليها، فهذه الدول مقيدة بأجندات خارجية نسبة لظروفها الاقتصادية والسياسية المعروفة، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يستمر دورها السالب في دعم الوحدة الوطنية السودانية؛ وما تبقى من زمن للاستفتاء لا يسمح بتغيير مواقف هذه الدول للعب دور إيجابي.

الدور الأمريكي:

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة في العالم ولها مصالحها الخاصة في السودان، وما زالت تدرس كل الخيارات بشأن كيفية مساندة جنوب السودان إذا إختار الانفصال في المستقبل القريب، علماً " بأن الحكومة الأمريكية لا تتحدث بصوت واحدٍ وذلك لتنوع إتجاهات الأفراد، كما توجد وسائل ضغط مختلفة نتج عنها أن بعض المجموعات تجعل موقف الحكومة الأمريكية مع الانفصال ومجموعات أخرى تجعل موقفها مع الوحدة".¹⁷ ومن غير المأمول في ظل الظروف الراهنة أن تلعب أمريكا دوراً إيجابياً لدعم وحدة السودان، بل الراجح أن مصحتها في تفتيت السودان الموحد للاستفادة من خيراتة الموجودة في باطن الأرض لا سيما البترول الذي يوجد بكميات كبيرة في الجنوب.

¹⁷ مقابلة مع الدكتور حسن الحاج على، أستاذ العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية، وعميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، تمت المقابلة بمكتبه يوم الأربعاء الموافق 2010/5/26م

إن عملية الاستفتاء ذاتها ربما لا تتم بسلاسة بين الشمال والجنوب، ومن هنا فإن الولايات المتحدة يجب أن تلعب دوراً مهماً في جعل الاستفتاء سلساً، خاصة وأن حقائق الواقع على الأرض ترجح الاحتمال الأكبر لإنفصال الجنوب في حالة بقاء الأوضاع على ما هي عليه الآن.¹⁸

مآلات الاستفتاء وقضايا ما بعده

عندما يحين موعد الاستفتاء على تقرير المصير في يناير 2011م وما لم تتاح الفرصة للأحزاب الجنوبية التي تؤمن بالوحدة بتبصير أهل الجنوب بأهمية الوحدة وسلبات الانفصال فالراجح أن يصوت الجنوبيين بأغلبية كبيرة لمصلحة الانفصال، ذلك لأن دلائل الواقع تشير إلى التعويل على مثل هذا الخيار. وقد صرح بهذا كبار القياديين في الحركة الشعبية أكثر من مرة " إن مسألة انفصال الجنوب عن الشمال مسألة وقت وإن صرح سلفاكير بأهمية وحدة السودان" بل وإن تحدثت بعض قيادات الحركة عن أهمية الوحدة بطريقة خجولة. وفي ضوء هذا من الأهمية بمكان مناقشة مآلات الاستفتاء، وسيناريوهات ما بعد الانفصال.

إن قانون الاستفتاء حدد عشر قضايا سماها بقضايا ما بعد الاستفتاء، فهي قضايا يكتنفها شئ من الغموض ولا يمكن تحديدها بشكل دقيق إلا بعد حدوث الاستفتاء وتقرير المصير.¹⁹

تتمثل هذه القضايا في : الجنسية، العملة، الخدمة العامة، الوحدات المدمجة والأمن الوطني والمخابرات، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الأصول والديون، حقول النفط وإنتاجه وتصديره، العقود والبيئة في حقول النفط، المياه، الملكية، أي مسائل أخرى يتفق عليها الطرفان.²⁰ ولكن لسنا بصد مناقشة هذه القضايا العشرة بل نسعى للتركيز على أهمها لنبرز إلى أي مدى هي معقدة وتتبع بمآلات خطيره على مستقبل الدولتين هذا في حالة إختيار الجنوبيين للإنفصال، هل سيكون

¹⁸ واشنطن- رويترز، 2010/3/26م.

¹⁹ مصدر سبق ذكره.

²⁰ قانون استفتاء جنوب السودان لسنة 2009م.

الانفصال إذا حدث قانونياً ونزihاً وسلمياً ً يسمح بالتعايش وحسن الجوار فيما بعد ويجنب السودان العودة لمربع الحرب مرة أخرى؟ وسوف نجمل بعضها في الآتي:

الآثار الاقتصادية في حالة إختيار الجنوبيين الانفصال

إن العامل الاقتصادي لا يقل أهمية عن السياسي إن لم يتفوق عليه في تعزيز خيارات الوحدة والانفصال في الدول، فالعديد من الدراسات أكدت أن الدول ذات المصادر المتنوعة والغنية تواجه خطر الحرب الأهلية بدرجة أكبر من الدول ذات المصادر الفقيرة. وبهذا فإن الوضع الاقتصادي في شمال السودان سوف يتأثر سلباً في حالة إختيار الجنوبيين الانفصال، بل يؤكد على ذلك الاقتصاديون الذين يرون أن الموازنة العامة سيحدث فيها عجز كبير. ويتوقعون أن جملة الفاقد الإيرادي حال انفصال الجنوب يقدر بنحو (6,7) مليار دولار أي بنسبة 33% من الخزينة العامة. وسوف يؤدي انفصال الجنوب إلى فقدان إيرادات البترول بنسبة 30% من الحقول المنتجة في الجنوب مما سيؤثر سلباً على النمو الإقتصادي في السودان، ذلك لأن حصيلة البترول تشكل (45%) من إيرادات الدولة، وهذا بالطبع سيؤدي إلى عجز في الموازنة العامة للدولة.

وفيما يختص بالقضايا المشتركة ومنها العملة على سبيل المثال فهناك ثلاثة خيارات تجاه العملة (الجنيه) منها استمرار الدولتين التعامل به تحت إتحاد نقدي موحد وفق تنسيق السياسيات فيما بينهما لفترة أطول، والخيار الثاني هو إختيار إحدى الدولتين الجنيه والأخرى تبحث عن عملة جديدة، وهنا تختار الدولة الأم العملة الرئيسية " الجنيه"، والخيار الثالث هو أن تتجه الدولتان لإختيار عملات جديدة غير العملة المتداولة، وهذا هو الخيار الصعب والمكلف.²¹ وكذلك مسألة الديون الخارجية تتطلب أن تتفق الدولة الأم والدولة الوليدة على كيفية السداد وهذا ربما يولد خلافات

²¹ د. صابر محمد حسن ، محافظ بنك السودان، ندوة الأوضاع الاقتصادية في السودان في حال الانفصال، ، دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، قاعة وزارة العلوم والتقانة، 2010/6/9م.

حول توزيع نسب الديون بين الدولتين، كما أن مسألة الحدود التي لم تحسم بعد لها مآلاتها على علاقات الجوار بين الدولتين.

الأضرار السياسية من الانفصال

في حالة إنحياز الجنوبيين للانفصال السلمي وفق قانون الاستفتاء؛ وإذا قدر لذلك أن يتم بشفافية ونزاهة، فإن هنالك مضار سياسية سوف تقع على الدولة الأم والدولة الوليدة. بالنسبة للدولة الأم سوف يتنازعها شعوران تجاه إنتمائها العربي والأفريقي، وستميل إلى العروبة أكثر من ذي قبل بسبب أنها ستكون أكثر عربية وإسلامية في مظهرها الخارجي، رغم عدم تلقيها للدعم العربي الكافي لتقوية وحدتها الوطنية. فالدول العربية جميعها - لاسيما مصر- لم تقدم المساعدة الكافية للمحافظة على وحدة السودان وإن تفاوتت مواقفها؛ وبالتالي لم تعين السودان على تخطي المرحلة البالغة التعقيد التي يمر بها، وربما يكون لها مآلات خطيرة سوف تلقي بظلالها على بعض دول الجوار الأفريقي التي تمر بذات السقم والاحتقان. أما على المستوى الداخلي فإن قوة السودان الإقليمية ستضعف بفقدان جزء كبير من أراضيه، وبالتالي يتراجع ترتيباً بين الدولة الأفريقية من حيث المساحة وتوفر الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة، وهذا بالطبع له تأثير سلبي كبير على الكيان السياسي السوداني. بإنفصال الجنوب سيفقد السودان حوالي 400 الف ميل مربع من أراضيه أو ما يعادل ضعف مساحة ولاية تكساس الأمريكية.²²

أما الدولة الوليدة في الجنوب فمن المتوقع أن تولد هشه أو منهاره أو فاشله، ذلك لأن الجنوب يفقد إلى مقومات الدولة لإنعدام البنيات الأساسية والمؤسسات المدنية الحديثة، وضعف الموارد البشرية وتنقشي القبلية بصورة صارخة، بجانب نسبة الأمية الكبيرة بين سكانه. وفوق هذا وذاك سيطرة

²² David de Chand, South Sudan Claims for Right of Self-Determination, African Studies Center, University of Pennsylvania, 6, August, 1995.

الحركة الشعبية على مفاصل السلطة وعدم السماح للأحزاب السياسية الجنوبية لممارسة نشاطاتها السياسية بحرية تامة.

أما إذا تم إنفصال الجنوب في ظل انفلات أمني فإن ذلك سيؤدي إلى تداعيات سياسية؛ أبرزها زيادة وتيرة الإضطرابات السياسية في ولايات دارفور وربما شرق السودان. فلربما تغير الحركات المسلحة في دارفور استراتيجيتها نحو الوحدة وتطالب بتقرير المصير، ومن ثم يفتح الباب لولايات أخرى - مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق- للمطالبة بذات الحق من خلال آلية المشورة الشعبية التي قد تستغل سياسياً ضد الحكومة الاتحادية، وحينها سوف نتحدث عن سودانات وليس سودانيين، وحينها ستكون الصورة قاتمة لمستقبل السودان الذي ربما تعمه الفوضى والانفلات الأمني والاضطرابات السياسية.

مستقبل السودان ما بعد الاستفتاء

بالإضافة لما أوردناه سابقاً؛ فإن مستقبل السودان الذي نعنيه في هذه الورقة هو سودان ما بعد انفصال الجنوب. ذلك لأن كافة معطيات الواقع السياسي ترجح خيار الانفصال. فما هي أبرز التحديات والمشكلات التي تواجه الدولة السودانية نتيجة لذلك؟

إن أبرز التحديات تتمثل في قتامة مصير النازحين من الجنوب إلى الشمال ما يصاحب ترحيلهم من تكاليف باهظة ومآسي إنسانية مفعجة ربما ستتجم بعد انفصال الجنوب عن الشمال. من جانب آخر فإن بناء معادلة جديدة في توزيع مياه النيل، بإضافة دولة جديدة تمثل الرقم إحدى عشر في دول حوض النيل، سيؤثر ذلك على تقليص حصص بعض الدول الأعضاء. وسيذهب 70% من بترول السودان الذي يتم تصديره للجنوب ويبقى فقط 30% منه للشمال وهي تكفي فقط للإستهلاك المحلي الأمر الذي سيؤثر سلباً على الموازنة العامة. وربما تتدلع حرب جديدة بين الشمال والجنوب بسبب الخلاف حول ترسيم الحدود، ولذلك لا بد من ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب قبل أن يتم الشروع في عملية الاستفتاء، ذلك لأن ترسيم الحدود والخلاف حول مناطق معينه هما أكثر الأسباب

إثارة للنزاعات. فإذا نظرنا إلى تقرير واقع النزاعات بين دول العالم الإسلامي على سبيل المثال؛ نجد أنه لا تزال 21 دولة اسلامية تعيش نزاعات بينية. وبالتالي لابد من حسم عملية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب حتى لا تؤدي إلى نزاع واستنزاف للموارد بين الدولتين هذا إذا حدث الانفصال.²³ مع العلم بأن السودان من أكثر الدول في العالم التي تأثرت التنمية فيه بسبب النزاعات الداخلية، ذلك لكثرة إنفاقه على التسلح بالنظر إلى نسبة الانفاق العسكري من إجمالي الناتج القومي (GNP) حيث أنفق ما يقارب 50% من إجمالي ناتجه القومي على التسلح.²⁴

إن قرار هيئة التحكيم الدولية في لاهاي حول قضية أبيي له ما بعده؛ فدينكا أنقوك يتشككون في أن حقول البترول في هجليج قد أخذت منهم بغير وجه حق، بينما يزعم المسييرية أن الحدود الشمالية التي ضمت إلى أبيي قد توغلت كثيراً في مناطقهم وحرمتهم من الأراضي ذات المياه الوفيرة التي يعتمدون عليها في فصل الصيف لسقي حيواناتهم. هذا وأن الاختلاف ما زال قائماً حول من يحق له التصويت في الاستفتاء حول تبعية أبيي للشمال أم الجنوب وبالتالي فإن أبيي تمثل (قنبلة موقوتة) في إتفاقية السلام الشامل. ولربما تسري عدوى انفصال الجنوب إلى عدد من ولايات السودان الأخرى أبرزها ولايات دارفور التي من المتوقع أن تتغير مواقفها الاستراتيجية إذا لم تحل مشكلتها قبل استفتاء جنوب السودان وتطالب بصوت عالي أن يتم تقرير المصير لها. وعلى ضوء هذا فإن الاستفتاء لكي يكون شفافاً ونزيهاً من الأفضل أن يتم تحت رقابة دولية " وبدون التوصل إلى إتفاق جديد للنفط وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب فإن احتمالات العودة للصراع مرة أخرى تكون عالية جداً"²⁵

معالجات الوضع الاقتصادي في الدولة الأم في حالة الانفصال:

²³ صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي ، القاهرة، جمهورية مصر

العربية، 2006م، ص421- ص422

²⁴ المصدر نفسه، ص422

²⁵. إنصاف العوض، قراءة ملفات ما بعد الاستفتاء ، صحيفة آخر لحظة، الأحد الموافق، 2010/7/18م.

إن الوضع الاقتصادي سيمثل تحدي كبير لبقاء السودان موحداً، وبالتالي نعتقد أن أهم المعالجات الاقتصادية تنحصر في تفعيل الصادرات غير البترولية والاسراع بإكتشاف واستخراج النفط من الشمال. بالإضافة إلى ترشيد الانفاق وتحديد الأولويات بدقة شديده وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأولويات. وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية دونما زيادة للاجور بنفس النسبة، ولكن ربما يؤدي هذا إلى زيادة العبء المعيشي على شرائح المجتمع الضعيفه والمتوسطه، وهذا بالطبع سيحدث إضرابات سياسية. كما يمكن الاعتماد على وسائل فعالة للتمويل مثل إصدار الصكوك والسندات والتسريع في إحداث التوازن الخدمي والتنموي بين جميع ولايات السودان مع الإهتمام الأكبر بقضايا جنوب كردفان والنيل الأزرق.

خاتمة

إن قرار إنفصال الجنوب عن الشمال ليس قراراً تتخذه الحركة الشعبية فقط، إنما هنالك عناصر كثيرة تتداخل في هذا الأمر من أهمها القوى السياسية الجنوبية، بجانب دول الجوار الأفريقي التي ليس من مصلحتها أن يختار الجنوب الانفصال؛ لأن ذلك - كما وضح - سيؤثر على بعض قوميات تلك الدول للمطالبة بالإنفصال أسوة بجنوب السودان، وهذا ما لم ترغبه هذه الدول. وإذا لعبت القوى السياسية السودانية المختلفة وبخاصة المؤتمر الوطني والحركة الشعبية الأدوار المطلوبة لدعم الوحدة فإن هدف بقاء السودان موحداً ليس بمستحيلاً، ولكن مسألة الوحدة الوطنية في ظل معطيات الواقع الحالي بعيدة المنال وتحتاج إلى جهود خارقة من أجل تحقيقها، ولكن إذا نظرنا إلى البعد الاقليمي والعالمي ومواقف دول الجوار السوداني والولايات المتحدة من الوحدة أو الانفصال، مما لا شك فيه فإن الجنوب يتجه نحو الانفصال وليس الوحدة. وبالتالي فإن التفكير للحكومة السودانية يجب أن ينصب بشكل أساسي على أهمية أن يجرى الاستفتاء في بيئة صالحة تجعله سلسلاً وحرراً ونزيهاً تحت مراقبة دولية، كما أنه من الأفضل حسم قضايا ترسيم الحدود والنفط وحركة

القبائل المشتركة قبل الشروع في عملية الاستفتاء التي دون حسم هذه القضايا ربما يعود السودان مرة أخرى إلى دائرة الحرب.